الباب الأول

تمهيـــدات عامـــة

(١) الثورة الفرنسية :

الثورة : انقلاب فى النظم القائمة المعروفة . فقديماً كان يسافر الناس على دوابهم وفى العربات فلما اكتشفت قوة البخار واخترعت القـــاطرات البخارية حدثت « ثورة فى طرق المواصلات »

وقديماً كان الناس يجزون الصوف بأيديهم عن ظهور أغنامهم ويغزلونه بمغازلهم . ثم ينسجونه فى بيوتهم . لا يعتمدون فى صنعه إلا على أيديهم . فلما اخترعت آلات الغزل والنسيج . ولم يكد يبقى فى العالم صغيرة ولا كبيرة إلا والآلات تصنعها ، وقع ما يعرف باسم « الثورة الصناعية » .

وغير هاتين الثورتين أنواع أخرى من الثورات لم يشهر فيها سيف ولم يطلق فيها مدفع . ولكنها لا يزال يتحدث الناس عنها بأنها ثورات .

والثورة الفرنسية ثورة تشترك مع باقى الثورات فى خواصها فهى لم تزد على كونها انقلابا فى النظم التى كانت معروفة فى فرنسا قبل وقوع الثورة .

وتمتاز الثورة الفرنسية بأنها لم تكن ثورة سياسية ترتب عليها انقلاب فى حكومة فرنسا فحسب ولكنها كانت ثورة سياسية اقتصادية .

فأما كونها ثورة سياسية فلأنها انتهت بقلب نظام الحكم الملكى فى فرنسا الى نظام جمهورى .

وأما كونها ثورة اجتماعية فلأنها أدت الى إلغاء امتيازات الأشراف ورجال الدين ومحت الفوارق التى كانت قائمة بين طبقات الشعب الفرنسى وجعلت فرنسا كلها طبقة واحدة بعد أن كانت ثلاث طبقات متباينة .

وأما كونها ثورة اقتصادية فلأنها غيرت نظام الضرائب والرسوم الجمركية وألغت نظام الاحتكار ومحت القيود التى كانت على الصناعات وانتزعت أملاك الكنيسة وجعلتها ملكا للأمة . ولعل هذه الصفة الجامعة من بين صفات الثورة الفرنسية هى أهم ما جعلها تنفرد فى التاريخ بتلك المكانة التى تشغلها ؛ فالتاريخ كما لا يخفاك حافل بأخبار الثورات ولا يكاد يخلو تاريخ أية دولة

من ذكر ثورة انتابتها . ولكنك لا تتحدث عن « الثورة »أو عن أمر وقع فى « عصر الثورة » الا وينصرف الحديث على الأكثر الى « الثورة الفرنسية » .

على أن فرنسا نفسها وقع فيها أكثر من ثورة واحدة فهناك (ثورة الأيام الثلاثة) التى وقعت سنة ١٨٣٠ وهناك ثورة سنة ١٨٤٨ عدا الثورة الأولى التى وقعت سنة ١٧٨٩ ومع كل ذلك فهذه الثورة الأولى هى التى ينصرف اليها الحديث كلما جرى ذكر « الثورة الفرنسية » . وذلك لأنها هى أساس كثير مما حدث بعدها فى أوروبا كلها بل وفى جهات أخرى من العالم من حروب وثورات كما أنها أساس لشىء غير قليل مما انتشر بعدها من المبادىء والأصلاحات .

(٢) روح الجماعات :

وعلى الرغم من وقوف الثورة الفرنسية فى تاريخ العالم هذا الموقف الفذ فقد ضل كثير من المؤرخين المعاصرين لها فى فهمها وتعليلها. وجهروا بآرائهم فيها فقالوا : (ان الثورة الفرنسية كانت صنفا من الجنون تحولت معه فرنسا وبعض بقاع المعمورة الى مارستان) وكان هذا مذهب العدد العديد من الأنجليز وفلاسفتهم .

ولهم العذر فى هذا الخطأ الفاحش الذى وقعوا فيه لأنهم أرادوا أن يحكموا على أعمال فرنسية بعقـل انجليزى مع ما هو معروف من البعد بين نفسية الشعبين وعقليتهما . ولم يكن الانجليز وحدهم هم الذين أساءوا فهم روح الثورة بل شاركهم فى ذلك الألمان . ومما يروى فى ذلك أن الأستاذ المؤرخ الألمانى (نيبور) كان يرى رأى الانجليز فى الثورة أيضاً إلا أنه غالى فى حكمه فقال « ان الثورة الفرنسية فلتة جنون تبرأ منها فرنسا ولا يعود بمثلها الزمن أبداً ! » فلما بلغه نبأ الثورة الفرنسية الثانية وثبت له خطل رأيه تولاه الـكمد . واعتل على أثر ذلك وقضى نحبه قتيلا بداء (الأيام الثلاثة) وهو اسم ثورة سنة ١٨٣٠ لمـا رأى أن أبناء رجال الثورة الأولى وأحفادهم قاموا يبررون عمل آبائهم وأجدادهم ويأبون إلا تمسكا به واصراراً عليه .

ولـكن علم النفس تقدم بعد الثورة الفرنسية وأصبح يبحث فى نفسية الجماعات بعد أن كان مجاله قاصراً على البحث فى نفسية الافراد وقام من علماء فرنسا أنفسهم من درس نفسية الجماعات دراسة علمية وشرح خواصها ومميزاتهـــا ، وبحث فى مشاعرها وأخلاقها وطرق تفكيرها ووسائل إقناعهـا وتقلب معتقداتها وغير ذلك مما سهل معه تفهم روح الثورة والوقوف على بواعثها

وادراك حقيقة أسبابها وتتبع أطوارها فى ضوء هذه البحوث الكاشفة المنيرة .

وإليك بعض تلك المبادئ التى تعينك على مسايرة الثائرين فى عجيب ما صنعوا دون أن تضيق صدراً بأعمالهم ومن غير أن يعجزك فهم فعالهم .

فاعلم أولا أن الجماعة هى كل لفيف من الناس جمعتهم غاية واحدة . وأن الفرد فى الجماعة يخالف ما كان عليه قبل أن يندمج فيها .

وأن أهم ما تمتاز به الجماعة وجود (روح عامة) تجعل جميع افرادها يشعرون ويفكرون ويعملون بكيفية تخالف تمام المخالفة الكيفية التى يشعر ويفكر ويعمل بها كل واحد منهم على انفراده وسترى بين رجال الثورة الفرنسية أفراداً يحبذون القسر والفتك كانوا فى زمن السلم قضاة من ذوى الفضل أو علماء أولى سكينة وهدوء فلما سكنت العاصفة عادوا الى هدوئهم وادعين .

والسبب فى ذلك أن الناس يتفاوتون فى عقولهم ولكنهم يتشابهون فى مشاعرهم الفطرية . فاذا انضم بعضهم الى بعض غلبت صفاتهم المشتركة على صفاتهم الخاصة ؛ وانزوت شخصياتهم الفردية تحت الشخصية العامة ؛ وأصبح الحكم فى الجماعة للشاعر

ولم يبق للعقل عليها كبير سلطان . فهى تندفع بمشاعرها ولا تستطيع أن تقف لتفكر . ولذلك كان من أخص صفات الجماعة أنها أقدر على العمل منها على التفكير .

فاذا عرفت ذلك فاعرف أيضاً أن الجماعة أقدر على التدمير منها على الاصلاح والتعمير . وذلك راجع الى أن الجماعة لاتأتلف عادة الا هضيمة الجانب سليبة الحق . فاذا اجتمع أفرادها وأحس كل واحد بالقوة التى اكتسبها من اجتماعه بغيره . ثم رأى أن تلك المسئولية التى كانت تحكم أعماله وهو فرد قد زالت عنه تقريباً بحكم اندماجه فى الجماعة وسرت اليه فوق كل ذلك عدوى المتحمسين من زملائه ؛ وأصابته تلك النوبة المغناطيسية التى تستولى عادة على عواطف الجماهير . فاسأل الله السلامة لعباده من شر ما خلق . فليست تلك الا عاصفة بشرية عاتية والويل كل الويل لما تجر رفوقه أذيالها .

قال جوستاف لوبون صاحب كتاب « روح الاجتماع » .

[يهبط المرء بمجرد انضمامه الى الجماعة عدة درجات من سلم المدنية ولعله كان رجلا مثقف العقل مهذب الاخلاق فى نفسه ولكنه فى الجماعة ساذج تابع للغريزة ففيه اندفاع الرجل الفطرى وشدته وفيه عنفه وقسوته وفيه حماسته وشجاعته . وفيه من سهولة

التأثر بالألفاظ والصور ما لم يكن يتأثر به وهو خارج الجماعة ثم فيه الأنقياد بذلك الى فعل ما يخالف منافعه البدهية و يناقض طباعه التى اشتهرت عنه] .

هذه بعض المبادىء الهامة التى تحكم سير الجماعات . فاذا أنت وعيتها فسيسهل عليك أن تعرف كيف كان كل فرد من أفراد (المؤتمر الوطنى) رجلا متنورا سليم الطبع فى ذاته فلما اجتمع بغيره من الأعضاء لم يحجموا فى جملتهم عن تقرير أفظع الأعمال حتى أسلموا للاعدام أظهر الناس براءة من الآثام . وسيسهل عليك كذلك أن تفهم كيف تحمس الأشراف ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ الشهيرة ونزلوا للشعب عن امتيازاتهم وهم أحرص الناس عليها ولو أن ذلك طلب اليهم فرادى لما كان له عندهم غير الرفض البات .

ولكن وجها آخر لنفسية الجماعات أريد أن ألفت نظرك اليه وهو أنه اذا صح أن الجماعة شريرة فى كثير من الأحيان فمن الصحيح أيضاً أنها تمتاز بشىء غير قليل من الفضائل فى أحيان كثيرة أخرى . وتلك حال الجماعات التى يستفزها قوادها الى الجهاد فى سبيل الله أو فى سبيل المجد والرفعة أو للذود عن الوطن وسترى فيما يأتى من التفصيل كيف استطاعت فرنسا الجائعة المفلسة المضطربة أن

تقف بشجاعة فى وجه أوربا الغنية الهادئة المنظمة . ثم كيف استطاعت أن ترد هجماتها ، وتصدها ، وتتغلب عليها .

(٣) المقارنة بين فرنسا وغيرها من دول أوروبا :

ولقد كانت فرنسا قبيل الثورة فى حالة يرثى لها وكان الناس يتوقعون أن تحدث فيها انقلابات سياسية خطيرة . غير أنه لم يكن أحد يستطيع أن يحدد بالدقة نوع تلك الانقلابات . وان كان الناس كلهم مجمعين على أن كارثة لابد أن تحل بتلك البلاد . فان حكومتها لم تكن تعير شكايات أهلها الصارخة أى اهتمام . ولقد حققت الأيام جميع هذه المخاوف اذ تحرجت الأمور فى سنة ١٧٨٩ ووقع الأنقلاب فى صورة بشعة هدمت النظام الاجتماعى والسياسى فى تلك البلاد من قواعده حيث قام الناس ينتقمون لأنفسهم ولأسلافهم من تلك النظم الاستبدادية التى ظلوا يرزحون تحتها أجيالا طويلة فى شخص رؤسائهم الذين كانوا يعاصرونهم .

* * *

وبينما كانت تجرى هذه الحوادث فى فرنسا كانت انجلترا فى أثبت حال من الاستقرار والهدوء . ولم يكن ذلك نتيجة لتمتعها بقوانين معتدلة حكيمة فحسب ؛ ولكن لحصول أهلها على تلك

الحقوق التى هى مطمع كل حى والتى ينفى وجودها كل تظلم وكل شكاية .

فكان الناس بوجه عام يتمتعون بحق المساواة أمام القانون .

وكانت حرية الرأى والاجتماع مكفولة لهم .

وكانت طبقة الاشراف عنـــدهم منتشرة فى طول البلاد وعرضها تتولى بنفسها زعامة الرأى العام فيها .

وكانت أبواب المجد والشرف مفتوحة أمام أصحاب الكفايات مهما كان منبتهم وضيعاً حقيراً . فكان أحط النـاس نسباً اذا توفرت له أسباب النبوغ فى أى فن من الفنون يجد الطريق فسيحاً أمامه والمستقبل بساما له ويتلقاه الاشراف فى زمرتهم بالبشر والترحيب .

وكان التعليم منتشراً فى أنحاء البلاد وكان من أقوى مميزات الشعب الانجليزى تفوقه على كافة الشعوب فى ولائه لمليكه واحترامه للقانون .

* * *

وعلى عكس ذلك كانت الحال فى فرنسا .

فكان الاشراف يتمتعون بامتيازات واسعة . وكانوا يهجرون مزارعهم ويقيمون فى باريس حيث اللهو وحياة البذخ والرفاهة

تاركين رجالهم من ورائهم فريسة لأطماع جباة الضرائب الذين لم يكونوا يتقيدون فى عملهم وعسفهم بعرف ولا قانون .

وكانت المراكز السامية فى الجيش والبحرية ودور القضاء وقفاً على الأشراف ولم يكن يطمع واحد من أهل الطبقة الوسطى فى أن يرقى الى طبقة أعلى مهما كانت قدرته وكفاءته .

أما الطبقة السفلى فكانت تتمرغ فى حمأة الجهل والفقر .

وكان رجال الدين فى نعيم لا يتفق مع من صناعته بيع الدنيا وشراء الآخرة وكان أصحاب المناصب العالية منهم يحيون حياة بعيدة كل البعد عما هو مفروض على مثلهم من الواجبات .

وفضلا عن كل ما سبق فان حرية التدين كانت معدومة فى فرنسا . فلم تكن تريد حكومتها أن تعترف بغير الكاثوليكية مذهباً دينياً فيها . وبعد أن أمر هنرى الرابع (سنة ١٥٩٨) بالتسامح مع البروتستانت جاء لويس الرابع عشر ومحا هذا الحق وأصبح محرماً على البروتستانت ممارسة مذهبهم فى فرنسا . وأخرج الناس من ديارهم ألوفاً ألوفاً منفيين بسبب اختلافهم فى الدين عن بقية أهل تلك البلاد .

ولم يكن الناس يعرفون حرية الرأى فى ذلك العصر العصيب .

ولا كان للناس ما يكفل لهم شيئاً من حريتهم الشخصية . فكان كل انسان عرضة لأن يلقى القبض عليه ويطرح فى السجن بغير تحقيق الى أجل غير محدود . وكان التعذيب بجذب الأوصال ونزع الأطراف من بين العقوبات الشرعية التى تحكم بها محاكم ذلك العصر .

وكانت لشركات الاحتكار الكلمة العليا فى أسواق فرنسا .

وكان لا يدفع الضرائب للحكومة الا طبقة العمال ومن فى درجتهم . أما الاشراف فكانوا معفين من ذلك . بل انهم كان لهم الحق فى جباية الضرائب لانفسهم غير ما كان يجبى للحكومة . وكانوا فوق كل ذلك يسخرون العامة فى فلاحة أرضهم وفى القيام بخدمتهم من غير أجر ولا جزاء

* * *

أما فى معظم دول أوربا الأخرى كروسيا وبروسيا فربما كانت الحال أسوأ مما كانت عليه فى فرنسا . وانما ثارت فرنسا ولم تثر تلك الشعوب على الرغم من انتشار الظلم فى أنظمتها لان الظلم فى ذاته لا يحدث الثورات وانما يحدثها الاحساس بالظلم .

ولقد توفرت لفرنسا طائفة من الفلاسفة والكتاب الذين تمكنوا بكتاباتهم من خلق هذا الاحساس . ثم ولى الحكم فيها

لويس السادس عشر الذى كان ينزع بفطرته الى الاصلاح . فلما توجه الشعب اليه شاكياً سوء حاله . وأخذ هو فى معالجة تلك الشكايات وتذوق الناس نعمة الاصلاح اشتطوا فى مطالبهم وبالغوا فى التشبث بتحقيقها كلها مرة واحدة . وادعوا لانفسهم ما لم يقل أحد بأنه من حقوقهم فوقع بينهم وبين أولياء الامر فيهم ذلك النزاع الذى لم يلبث أن تطور الى ثورة عنيفة أكلت نارها الحاكم والمحكوم .

(٤) الحكومة :

تنظر حولك فى جميع جهات العالم فلا تجد الا دولا قامت فيها طبقة من الحكام على شئون طبقات الامة الأخرى واختصت نفسها بالسلطة فيها . فكيف نشأ هذا النظام ؟ وكيف أجمع العالم على اتباعه ؟ وهل هو ضرورى للمجتمعات ؟ ولماذا اتخذت الحكومات صوراً مختلفة فى البلاد المختلفة فهنا جمهورية وهناك ملكية وهنالك غير ذلك ؟ وهل تستوى هذه الصور كلها فى صلاحيتها للقيام بما قصدت له الحكومة أم منها الصالح ومنها الفاسد ؟ وهل على الحكومة من واجبات حيال الامة كما على الامة واجبات حيال الحكومة ؟ وما هى هذه الواجبات ؟

كل هذه الأسئلة وأشباهها مما بحثه الفلاسفة المتقدمون والمتأخرون . ولكل طائفة من هؤلاء وأولئك آراء ونظريات سيطرت على العالم فى العصور المختلفة .

فقال بعضهم بنظرية القوة والتغلب ومؤداها أن السلطة تأتى من طريق الغلبة والقهر واستعباد الأنسان للأنسان واستبداد القوى بالضعيف وطموح رئيس القبيلة الى نشر سلطانه على القبائل المجاورة حتى يتم له الملك وأن حكومات العالم نشأت عن هذا الطريق !

وقال آخرون بنظرية التفويض الالهى وخلاصتها أن الله اصطفى الملوك للحكم بين الناس وأيدهم بروح من عنده فهم خلفاؤه الموكلون بالقيام على مصالح البشر . وليس ينبغى لأحد الا أن يكون لهم سميعا مطيعا .

وقال غيرهم بنظرية التطور الاجتماعى ومحصلها أن الأسرة أول جرثومة تكون منها نظام هذا الاجتماع البشرى وأن سلطة الأب على أفراد أسرته هى أول سلطة عرفت فى تاريخ الأجتماع ومن تلك السلطة نشأت سلطة رئيس العشيرة وسيد القبيلة وأن القبيلة متى أصبحت أمة أصبح رئيسها ملكا .

وادعى آخرون بأن الحكومة أنما نشأت بتعاقد الناس على أن يحكمهم واحد منهم . وتعرف هذه النظرية بنظرية العقد الاجتماعى .

وقال غير هؤلاء كلاما غير هذا الكلام . وليس من شأننا الآن أن نقف عند قول كل واحد من هؤلاء فنوازن بين ما قالوا ونعرف أيهم أخطأ وأيهم أصاب . ولكن الذى يعنينا هو أن نرجع الى رأى الفلاسفة الذين مهدوا للثورة بنظرياتهم فى هذا الموضوع وأن نرى كيف تطورت أذهان الناس بدراسة هذه النظريات . فأحدثت فى التاريخ ذلك الحادث العظيم الذى نحاول اليوم دراسته .

وأخص هؤلاء الفلاسفة وأبعدهم أثرا فى تهيئة نفوس الفرنسيين للثورة التى قاموا بها هو جان جاك روسو صاحب كتاب (العقد الاجتماعى) .

(٥) روسو وكتاب العقد الأجتماعى :

فأما روسو فرجل سويسرى الأصل . وفد على فرنسا وضاقت به سبل العيش حتى أظلمت الدنيا فى عينيه وامتلأ عليها حقدا وغلا . وجعل دأبه أن يحمل على تلك المدنية التى ملأت حياة

الانسان بالقيود وحرمته من نعيم وحشيته الأولى حيث مرافق الحياة سهلة ميسرة للجميع وحيث لا تفاضل ولا تنافس ولا تطاحن على أعراض الدنيا وأسباب الرزق . ولقد نال بكتاباته هذه شهرة واسعة وأصاب منها فى آخر عمره رزقا عظيما وأصبح فى عداد الفلاسفة الأفذاذ . وتتجلى لك روح فلسفته وأسس تعاليمه وقوة تأثيره فى هذه السطور التى افتتح بها كتابه المشهور فى التربية (إميل) . حيث يقول :

« يخرج كل شىء من يد الطبيعة حسنا جميلا . ولكنه ينحط ويفسد متى تناولته يد الأنسان . فالأنسان يحمل تربة هذه البلاد على أن تغذو نبات بلاد أخرى ويقضى على شجرة أن تحمل ثمار شجرة غيرها ويكون سببا فى اختلاط العناصر والأجواء والمواسم . ويمسخ خلقة كلابه وخيله وعبيده ويأتى على كل شىء خلطا وتشويها كأنما لا يلتذ الا بكل أشوه ممسوخ ويأبى أن يترك شيئاً واحدا على ما صورته يد الطبيعة حتى الأنسان نفسه فأنه يجبله على الطريقة التى يهواها كما يصنع بسرج فرسه ويطبعه بالطابع الذى يريد كما يفعل بأغصان بستانه . . .

يولد الأنسان المدنى ويعيش ويموت وهو فى حالة رق واستعباد تحاط حوله اللفائف عند مولده . ويختم عليه الكفن عند وفاته .

روسو

وهو فيما بين هذا وذاك يرسف فى قيود من النظم والتقاليد . وانا لنسمع أحيانا من القابلات من تدعى أنها ستصوغ رأس الطفل فى أحسن من قالبه الذى نزل عليه بأن تضغط على جوانبه وتعيد تشكيله . بل انا لنسمح لهن أن يصنعن ذلك كما لو كان بارىء الكائنات جلت قدرته قد صور رءوسنا فأساء تصويرها فهى فى حاجة الى التعديل والتهذيب يتولى ظاهرها القابلات ويتولى باطنها الفلاسفة ! » .

هكذا كانت حملة روسو على مدنية عصره واستهزاؤه بنظمها واتهامه اياها بالفساد . وهكذا كانت دعوته الى التخلص منها والعودة الى الطبيعة والفطرة الأولى حيث الحرية والمساواة حتى لقد ثبت فى نفس قرائه البسطاء أن الشرور والمنازعات ستظل غالبة فى هذا العالم ما دام بنيان تلك المدنية قائما . فاذا ما وفقوا الى هدمه وازالته فانهم واجدون من ورائه دار السلام والهناء والرخاء . فهب الشعب الفرنسى فعلا واضعا نصب عينيه ذلك السراب البراق الذى أبدع روسو فى تصويره وتنميقه حتى اذا ما حطم أسوار المدنية التى قامت دونه وجاءه لم يجده شيئا ووجد عنده الفوضى والاضطراب وضل فى سبيله ضلالا بعيدا .

وأما نظرية (العقد الاجتماعى) فمحصلها أن تاريخ الانسان ينقسم الى قسمين : قسم سابق على وجود الحكومة وقسم لاحق لها .

أما فى العصر الاول فكان الانسان فى حالته الطبيعية غير مقيد بقوانين وضعية ولاخاضع لغير أحكام القانون الطبعى المنبث فى نفس كل انسان بمقتضى الفطرة ولكن الانسان اضطر الى الخروج من هذه الحالة الطبيعية واتفق مع بنى جنسه على ايجاد نظام اجتماعى يخضع فيه كل فرد الى حكم المجموع مقابل قيام المجموع بحمايته وتنازل فيه عن حريته الطبيعية مقابل تمتعه بالأمن المكفول له من بنى جنسه . وبذلك أبدل القانون الطبعى بقوانين بشرية وأصبح على الأفراد واجبات للمجتمع ولهم قبله حقوق . وهذا الاتفاق يشبه التعاقد ومضمونه كما رأيت مبادلة واجبات بمزايا (١) .

ولقد تناول هذه النظرية غير روسو كثير من الكتاب والفلاسفة ولكن كان كل واحد منهم يصوغها فى القالب الذى يطابق هواه تأييداً للمذهب السياسى الذى يريد الدفاع عنه .

---

(١) مذكرات احمد بك أمين فى علم سياسة الدول

وكان مبدأ روسو الذى ينادى به ويدعو اليه « سيادة الأمة » فصاغ النظرية فى القالب الذى يتفق مع هذا المبدأ . فقال ان حالة الطبيعة الأولى كانت أسعد حالات الانسان لأنه كان متمتعا فيها بكل حريته وقواه ثم كثر بنو الانسان ، واشتبكت مصالحهم فوقع بينهم التنافس ووجد بين الناس الغنى والفقير والقوى والضعيف وزادت عوامل الشرور باعتداء بعض الأفراد على بعض حتى كادت تقوى عاطفة الشر المكتسبة على عاطفة الخير التى فطر عليها الانسان. فاضطر الى مغادرة هذه الحالة الطبيعية وتكوين مجموع يتعاون أفراده للتغلب على تلك الصعاب التى أصبحت تعترض بقاء الفرد وسلامته والتى أصبح لاقبل للفرد بالتغلب عليها وحده فتنازل كل فرد عن حريته وحقوقه الطبيعية الى ذلك المجموع وتعهد المجموع بصيانة هذه الحقوق ومنع اعتداء الفرد على الفرد . وبذلك تمت المساواة بين الجميع لأنه اذا أطاع كل فرد المجموع فكأنما أطاع نفسه وبقى حرا كما كان . وكان من نتيجة هذا التعاقد ايجاد ارادة عامة هى ارادة المجموع أو ارادة الأمة صاحبه السلطة على الجميع . أما الملك فليس طرفا فى العقد وانما يتولى منصبه بارادة المجموع فهو وكيل عن الأمة صاحبة السلطة ومنفذ لأرادتها ولذلك كان من حقها عزله متى

شاءت لأنها هى التى ولته .

ومن السهل الهين أن يقدر الأنسان بأى حماسة قوبلت هذه الآراء التى تجعل الأمة فوق الحكومة من شعب كالشعب الفرنسى الذى كان ينقم من ملوكه استبدادهم و يسخط عليهم لتفريطهم فى القيام بواجباتهم .

على أنه يجدر بنا قبل أن نختم هذه الكلمة عن الحكومة ونشأتها أن لا ننسى أن النظريات السابقة كلها ولا سيما نظرية (العقد الأجتماعى) لم تزد على كونها آراء خاصة قصد بها أصحابها تأييد نوع من الحكومة كانت لهم مصلحة فى تأييده وأن معظمها لا أساس له من الحقيقة وأن التاريخ لم يرولنا متى وقع هذا العقد الاجتماعى مثلا . ولا كيف نزل الوحى على الملوك بتفويض السلطة اليهم نيابة عن الله سبحانه وتعالى ولا غير ذلك .

وربما كانت أقرب تلك النظريات الى الصحة نظرية التطور الاجتماعى كما أنه أقرب الى الصواب أن أول حكومة ظهرت فى التاريخ كان ظهورها بعد أن عرف الأنسان الأول فن الزراعة واستبدل حياة البداوة وانتجاع الكلأ والتنقل المستمر فى الغابات بحياة الأستقرار والتقيد الى جانب حقله واحتياجه الى من يحرس له زراعته ويحمى ملكه ، ويدفع عنه غارات جيرانه .

(٦) انواع الحكومات :

لما كانت الثورة انقلاباً فى الحكومة كان من الواجب على من يدرس تاريخ ثورة من الثورات أن يكون ملماً بأنواع الحكومات ليعرف حقيقة الانتقال الذى أحدثته الثورة .

والحكومات أنواعها كثيرة ولكنها يمكن اجمالها فى قسمين رئيسيين وهما :

(١) الحكومة الاستبدادية .

(٢) الحكومة الديمقراطية .

فالاولى ما انحصرت قوة السلطان فيها فى يد فرد واحد والثانية ما كانت قوة السلطان فيها فى يد جمهور الامة أو نوابهم .

ثم ان الدول الاستبدادية قد تكون (ا) مطلقة أو (ب) مقيدة .

وهذه فى الحقيقة تفرقة سطحية لا ترجع الى أساس تركيب الحكومة وانما يراد بالاولى الدولة التى لا يتقيد الحاكم فيها بشىء من القوانين فتكون شريعته هواه ودستوره ارادته. ومن الصعب التمثيل لهذا النوع الآن لان لكل دولة شيئاً من النظم تسنها للجرى عليها ولو الى أجل .

ويراد بالثانية الدولة التى أخذ حاكمها على نفسه ادارة الأمور على مقتضى قوانين يشرعها لتنظيم الأعمال . ولكن بقاء هذه القوانين على كل حال أو زوالها معلق على محض مشيئته[١] .

وقد كان هذا شأن معظم الحكومات قبل القرن التاسع عشر . وأقربها الى عهدنا حكومة قيصر روسيا وسلطان تركيا وشاه الفرس . وكلها قد زالت بعد الحرب العظمى ولكن ما زال الحكم المطلق قائماً فى سيام وفى بعض امارات الهند .

وأما الحكومة الديمقراطية فتنقسم بدورها الى (ا) ملكية دستورية و(ب) جمهورية .

فالأولى ما كانت الرياسة الأسمية فيها للملك يتولى العرش وراثة عن آبائه ؛ والثانية ما أسندت فيها الرياسة لحاكم غير وراثى يتقلد منصبه لأجل معين أو طول حياته .

وفى الحكومة الدستورية يحكم الملك أمته بالأشتراك مع البرلمان ويكون تحديد سلطة كل واحد من الشريكين بواسطة قانون الدولة النظامى أو «الدستور» وليس للملك أن يحيد عن قواعد هذا الدستور بعد أن يعترف به ويقسم اليمين على احترامه والعمل بقواعده .

(١) كتاب (ليكوك) فى علم سياسة الدول .

والحكومة الأنجليزية أقدم الحكومات الملكية الدستورية فى العالم وقد هدمت الحرب الأوربية أكثر من عشرة عروش كان ملوكها دستوريين اسما ولكنهم لم يحترموا قواعد دستورهم وساروا على غير رأى الأمة التى يتولون أمرها . فلم يحمهم الدستور لهذا السبب . وانما بقى بعد الحرب الملوك الدستوريون بالفعل . وهؤلاء ما زالت عروشهم ثابتة لم تتزعزع .

وأما فى الحكومة الجمهورية فان السلطة تكون فى يد الشعب الذى ينتخب رئيسه بنفسه والذى تكون الرياسة فيه موكولة الى شخص يستخدمه الشعب لتولى هذه الرياسة . ويكون له حق عزله كما أنه هو صاحب الحق فى توليته وهذا النظام الجمهورى هو الوجهة التى توليها معظم الحكومات فى الوقت الحاضر .

ولقد قامت الثورة فى فرنسا على حكومة ملكية كانت السلطة فيها بيد ملك مستبد يعين وزراءه ويعزلهم كيف شاء ويمحو ويثبت من قوانين دولته ما أراد ، فقلبتها أولا الى حكومة ملكية دستورية ، وأصبحت السلطة فيها مشتركة بين الملك ونواب الأمة ثم ما لبثت أن قلبتها مرة أخرى الى جمهورية كان الشعب فى أول أيامها صاحب السلطة المطلقة . ولو صح لنا أن نسمى الأشياء بحقيقة أسمائها لكانت هذه الجمهورية الفرنسية الأولى خير

مثال للحكومة الدكتاتورية ، وأوضح مثال لالتقاء الأضداد ؛ حيث فر الشعب الفرنسى من استبداد ملوكه وارتمى فى أحضان زعمائه الذين تولوا الدكتاتورية عليه واحدا بعد واحد ، وجعلوا شعار جمهوريتهم الجيلوتين !

(٧) الاقطاع :

كانت أغلبية الحكومات فى (القرون الوسطى) وهى الفترة الواقعة بين سقوط الدولة الرومانية فى الغرب وابتداء النهضة الحديثة (٥٠٠ — ١٣٠٠ م تقريبا) من النوع الاستبدادى الذى يحكم فيه الملك رعيته بمحض مشيئته ويتصرف فى شئونهم تصرف المالك فى ملكه ، وكان يحيط بالملك أمراء الدولة وأشرافها الذين لهم الأمتياز على من عداهم من طبقات الأمة ؛ فكان يحدث أحيانا فى بعض الممالك أن يجلس على العرش ملك ضعيف ليس فى قبضته من القوة ما يستطيع معه أن يحتفظ بسيادته على أولئك الأشراف فكانوا يظهرون بنفوذهم عليه ويتولون السلطة من دونه وتنعكس الآية فيصير الملك لهم تبعا ويذعن لرغباتهم ويقطعهم القطائع الواسعة لتكون لهم ولذريتهم وليتولوا الأمر فيها كما لو كانوا ملوكا عليها . ولا يكون للملك

غالباً بعد ذلك من حق على هؤلاء الاشراف الا أن يمدوه بالمال يجبونه من قطائعهم والا أن يقدموا له الجنود يجمعونها من رجالهم ويبقى لهم هم السيادة فى تلك القطائع يفصلون فى خصومات الناس ويتولون حمايتهم من عدوان غيرهم عليهم . ولذلك كانوا يقيمون فى أراضيهم الحصون ويشيدون القلاع ويتخذون الجند والحرس ويجبون الضرائب وكثيراً ما كان يشتد بأس واحد من هؤلاء الاشراف ويكثر أعوانه فيطمع فى ملك من يجاوره فيشن عليه الغارة ويغزو أرضه ويضم قطيعته الى ملكه . ويعرف هذا النظام باسم النظام الاقطاعى

وكان عهد الاقطاع مملوءا بالحروب الاهلية المتسلسلة التى يثيرها الاشراف بعضهم على بعض فلا تكاد تخبو نار الحروب فى ركن من أركان الدولة حتى تدور رحاها فى جانب آخر من جوانبها . ولقد عانى الملوك المصلحون الذين جاءوا بعد ذلك عناء عظيما فى القضاء على هؤلاء الأشراف والتخلص من امتيازاتهم واعادة الرخاء والسلام الى بلادهم التى أرهقتها حروبهم وأعنت أهلها نظام السخرة الذى كان منتشراً فى عهد سلطانهم

ولقد بقى هذا النظام سائداً فى فرنسا حتى أدركه لويس الحادى عشر (١٤٦١ — ١٤٨٣) فجعل دأبه أن يستعيد السلطة

من أشراف فرنسا ويركزها فى يد الملك ، ولقد أصاب فى هذا المسعى شيئاً كثيراً من التوفيق . فلما أصبح الامر لرشليو (١٦٢٤ — ١٦٤٢) كاد يأتى على ما بقى من نفوذ الاشراف بما سن من المرسومات التى تحد سلطانهم وتهدم شوكتهم حيث أمر بازالة الحصون والقلاع ونظم جيشاً مستديماً يركن اليه وقت الحاجة وجاءت الضربة القاضية عند ما استبدل بالاشراف غيرهم فى جميع الاقاليم ووضع مكانهم حكاماً ينصبون من قبل الملك مباشرة (١)

وجاء بعد ذلك لويس الرابع عشر فكان لايرى فى الاشراف الا انهم زينة لمجالسه ومواكبه وبذلك قضى على كل استقلال كانوا يعتزون به ودعاهم اليه صاغرين فى قصره بفرساى وعلمهم كيف يجب أن ينكروا أمام عظمته كل عظمة سواها ، وكيف يتقربون اليه بعبارات هى أقرب الى العبادة منها الى الملق وهكذا انعدم نفوذ الاشراف حتى لم يبق لهم فى عهد الملك لويس السادس عشر الا بعض امتيازاتهم القديمة كحقوق الصيد وجباية الضرائب الاقطاعية واختصاصهم ببعض المناصب السامية واعفائهم من دفع الاموال الأميرية ولقد كان الاشراف يتمتعون

(١) تاريخ أوربة الحديثة تأليف عمر السكندرى وسليم حسن

بهذه الامتيازات وأمثالها أيام سطوتهم ومجدهم فى نظير ما كانوا يقومون به من الواجبات العامة كواجب الدفاع والنظر فى خصومات الافراد وغير ذلك . وكان الشعب يغضى عن تلك الامتيازات المرهقة ولاينازعهم فيها لما كان عليهم أن يقوموا به نحوه من الخدمات . فلما ضعف نفوذهم وهلك عنهم سلطانهم ، وتولت الحكومة عنهم حراسة الشعب والقيام على مصالحه واستنارت عقول الشعب بما كتبه الفلاسفة، كان بقاء امتيازاتهم لهم تحدياً لشعور الطبقات الاخرى واحراجا لصدورهم وأثقالا لما يقع على كواهلهم من التكاليف العامة ، وكان ذلك من أهم العوامل التى حركت الثورة فى نفوس الناس ودفعتهم الى المطالبة بالغاء هذه الامتيازات ، ثم بمطاردة أصحابها وتعقبهم حتى لم يبق على ظهر فرنسا منهم شريف

(٨) حقوق الافراد :

فى ٢٦ اغسطس سنة ١٧٨٩ قررت الجمعية الوطنية فى فرنسا مبادىء « حقوق الانسان » لانها رأت أن ما ينزل بالمجتمع الانسانى من المصائب والشقاء وفساد الحكومات يرجع الى سبب واحد وهو جهل هذه الحقوق أو تجاهلها أو العبث بها ، فأصدرت

الجمعية بها بياناً عاما يكون أساساً لمطالب الشعب وقواماً لنصوص الدستور وضماناً لسعادة المجموع ، وكانت أول قاعدة قررتها الجمعية ان الناس يولدون ويعيشون أحراراً متساوين فى الحقوق ثم قررت غير ذلك من القواعد ولكنها كلها جاءت تخصيصاً بعد تعميم وتفريعاً من هذا الأصل الشامل : اذ نص فيه على حقين من أظهر حقوق الانسان وأهمها : أعنى الحرية ، وحق المساواة .

واذا ذكرت الحرية فلا ينبغى أن يخطر بالبال أنها الحرية المطلقة ، فالحرية المطلقة ليس لها الا معنى واحد وهو الفوضى اذ لو ترك كل انسان يفعل ما يشاء دون ان يحول بينه وبين غرضه حائل فانه سيرى نفسه فى أقرب حين وقد تعارضت رغبته مع رغبات غيره ، والأمر يومئذ للقوى القادر فهو وحده الذى يتمتع بالحرية المطلقة ويبقى حوله العجزة الضعفاء وليس لهم من الحرية الا ما يتركه لهم الاقوياء

وذلك المساواة فهى مستحيلة على اطلاقها اذ الفروق بين بنى الانسان كبيرة وليس فى استطاعة أية سلطة محوها مهما بلغ نفوذها ما دامت الطبيعة قد فرقت بين الناس فى المواهب والمدارك

اذن لابد من تحديد الحرية وتحديد المساواة بما يتفق مع المصلحة العامة لا مصلحة الافراد

فالحرية الصحيحة الممكنة هى أن يكون لكل انسان الحق فى أن يفعل ما يشاء مالم يترتب على فعله انتقاص حرية الغير . والحرية بهذا المعنى لا تنافى وجود السلطة بل هى لاتتم الا بها ، اذ هى الكفيلة بمنع عدوان الأفراد بعضهم على بعض ، و وقف حرية كل فرد عند الحد الذى لاتتعارض فيه مع حرية غيره .

وللحرية مظاهر متعددة أهمها :

(١) الحرية الشخصية — وهى أن يكون الانسان حرا فى غدوه ورواحه وألا يكون عرضة للقبض عليه ما لم يكن لذلك مسوغ من القانون .

(٢) حرية المسكن — وذلك ألا يباح لأحد الدخول فى مسكن من المساكن الخاصة الا فى الاحوال التى يجيزها القانون .

(٣) حرية الملك — أن يكون الانسان حراً فى اقتناء ما يشاء والا يحرم منه الا بمسوغ من القانون .

(٤) حرية العمل والصناعة والتجارة — وهى أن يكون للانسان أن يشتغل بما يشاء من الأعمال وأن يتجر بما يشاء من السلع الا ما حرمه القانون .

(٥) حرية الفكر — أن يعتنق الانسان ما يشاء من العقائد ويجاهر بأفكاره قولا وكتابة فى حدود القانون وتشمل حرية الفكر حريات أخرى كحرية الدين ، وحرية الاجتماع والصحافة وحرية التعليم والتعلم .

أما المساواة فقد اتفق الناس كذلك على تحديدها وقالوا بوجوبها فى الاحوال الآتية :

(١) المساواة فى القانون — بحيث توضع نصوصه لكل الناس وما يقرره القانون كحق يكون حقاً للجميع على السواء .

(٢) المساواة أمام القضاء — فلا ينبغى أن يميز فى المعاملة بين الغنى والفقير ولا ان توجد جهات قضاء مختلفة للطوائف المختلفة .

(٣) المساواة فى الضرائب — فيشترك فيها جميع الأفراد كل بنسبة ثروته .

(٤) المساواة فى الوظائف — بأن تكون حقاً للجميع على السواء متى توفرت فيهم الكفاءة المطلوبة فلا يحول دين الأنسان أو رأيه أو انتماؤه الى طبقة خاصة من أن يشغل أى منصب من مناصب الدولة تؤهله له كفاءته .